

كتاب

أي «منطلقات نظرية لبناء مستقبل سورية الاقتصادي»



في نقاشه لدور الدولة، يرسم الكاتب الصديق خطاً فاصلاً ما بين الرؤية البيروقراطية التقليدية التي تؤيد هذا الدور أو ترفضه استناداً إلى معياري المنخبين من الفئتين والاختصاصيين الكفاءة والفعالية، وبين الرؤية غير التقليدية التي ترى في القطاع العام كياناً جماعاتياً يتسم بالتعاسك الداخلي، ويمتلك خصيصة إدارية تجعله مؤثراً في المجتمع ومتأثراً به، ولا يمكن أن تستبدل به أدوار أخرى.

ركز الكاتب على دروس التجربة الآسيوية، التي جسدت النظرة الجديدة لدور القطاع العام في إطار ما يُعرف بالفخيرية المعزّزة. كانت الإدارة العامة الفعّالة في تجارب دول شرق آسيا، الأساس الاجتماعي لا البيروقراطي فحسب في نجاح مناوتها مرتع خصب للربوع السهلة المتعاسكة والمستقلة في التنمية،

مقال

ذروة الرأسمالية واستيوانا السياسي

برانكو ميلانوفيتش

تعود أزمة الثقة في السياسة والسياسيين إلى تآكل الخدمات العامة بفعل ذهنية تحقيق المكاسب الخاصة.

لا شك في أن العالم الغربي يمز بأزمة سياسية خطيرة، أفضل ما يمكن وصفها به، لأنها أزمة ثقة في مؤسساته السياسية وحكوماته.

ولكن غالباً ما يتجاهل أمران: أولاً، أن أزمة الثقة في المؤسسات اليومي، وكان جكراً على الغرب، بل هي أزمة عامة، ولكن الأزمة في الغرب تحظى باهتمام أكبر، لأن الإعلام الغربي هو المسيطر، ولأنه كان يفترض بالاجتمعات الليبرالية الأكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية، ألا تعاني من مثل هذا الانفصال بين الحاكم والمحكوم.

ثانياً، أن الأزمة قديمة، فهي تعود إلى ما قبل الأزمة المالية في عام 2008 والاضائقة التي خلفتها العولمة، يمكن القول إن مصدرها هو «النجاح» المثير للإعجاب وغير

المتوقَّع بعض الشيء في إدخال العلاقات الرأسمالية إلى جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الحياة السياسية بخدمة مصالحهم

الخاصة والأهم إلى السياسة. حظيت الثورات النيوليبرالية في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، المرتبطة بالرئيس الأمريكي آنذاك رونالد ريغان، ورئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر، من دون أن ننسى الزعيم الصيني دينغ شياو بينغ، بدعم من ثورات فكرية اقتصادية، مثل نظرية الخيار العام والليبرالية، بدأت بشكل صريح في التعامل مع السياسة على أنها امتداد للاقتصاد اليومي، وكان يُنظر إلى السياسيين على أنهم مجرد مجموعة أخرى من رؤاد الأعمال الذين انتقلوا إلى السياسة بدلاً من أخذ مهاراتهم وروح المبادرة إلى القطاع المصرفي أو تطوير البرمجيات. وكان يعتقد أنّ من الطبيعي ألا يقتصر السلوك العقلاني والذاتي الموجه نحو تحقيق الأهداف على المجال الاقتصادي، بل كان أكثر عمومية واعتقد السياسة أيضاً.

نظرة مبرزة

ويشكل مفبر للدهشة بُرُزت هذه النظرة إلى العالم، فلم يتكيف السياسيون بخدمة مصالحهم

إلى الإيديولوجيا، عدا عن خدمة المصلحة الخاصة الاقتصادية، وهو ما يعكس في اسمه المبتذل المستوحى من مشجعي كرة القدم الذين يدعمون فريق إيطاليا. وتطاول لائحة السياسيين الذين جعلوا جني الأرباح لهم فصار بإمكانهم الاستفادة من نفوذهم وعلاقاتهم التي كسبوها من موقعهم السياسي لإيجاد وظائف مربحة في القطاع الخاص (جوزيه مانويل باروسو وتوني بلير وجيم بلك من البنك الدولي)، وأصبحوا يلقون خطاباً مبالغين الدولارات المصلحة الشركات الكبرى (سارك أوساما وبيل كلينتون وهيلاري كلينتون)، وأصبحوا أعضاء في مجالس إدارة عدد كبير من الشركات.

والبعض الآخر الآتي من القطاع الخاص (سيلفيو برلسكوني وثاكسيو سيمانترا) أصبح يروج للانضمام إلى حزبه باعتباره منظمة زبائنية: إن كان لديك مشكلة تريد حلها، انضم إلى حزبي. أذكر أنني رايت في شوارع ميلانو مثل تلك الإعلانات لحزب برلسكوني «إيطاليا إلى الأمام»، وهو تيار يفكر

في أوروبا، خضع الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي للتحقيق في صلاته بفصائح مالية، أخطرها التي إنشارت لتجارين عن حصوله على دعم مالي غير شرعي لحملته الانتخابية في عام 2007 من الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، وكان على المستشار الألماني هلمت كول أن يستقيل من منصبه رئيساً فخرياً للاتحاد الديموقراطي المسيحي في عام 2000 بعد الكشف عن وجود حسابات مصرفية حزبية اشرف عليها.

من جانب آخر، رفض الرئيس الأميركي دونالد ترامب الكشف عن عائدات ضرائبه لسنوات عدة، وأخفق في وضع أقالمه الجارية في صندوق الثماني أعمى لإدارتها بالكفاءة، وذلك بهدف عزله عن بنظر الناس، إن خبرنا أنه هنا الروسي فلاديمير بوتين، فاستطاع أن يحول نفوذه السياسي إلى ثروة تقوى راتبه الأساسي كرئيس.

السياسة مجرد مهال آخر من الامعك
وبالفعل، الصق السياسيون في الشرق والغرب والشمال والجنوب وإفريقيا في حال ونهتها إلى البلاد.

بـ«الإمبريالية الاقتصادية» النيوليبرالية فكرة أن جميع الأنشطة الإنسانية تحركها الرغبة في تحقيق النجاح المادي، وبأن النجاح في جني الأموال مؤشر على قيمتها الاجتماعية، وأن السياسة ليست سوى مجال آخر من الأعمال. المشكلة في هذه المقاربة، المطبقة على المجال السياسي، أنها مخار سخرية بين الناس، لأن الخطاب الرئيسي للسياسيين يجب أن يتمحور حول المصلحة العامة وخدمة العامة، ولكن الواقع والتبرير الإيديولوجي لهذا الوضع مختلفان كلياً. وهذا الاختلاف من السهل رصد. لذلك يصعب كل مسؤول حكومي منافقاً بنظر الناس، إن خبرنا أنه هنا خدمة للمصلحة العامة، بينما من الواضح أنه دخل المضمار السياسي لمز جويوه الآن أو في المستقبل. أو إن كان ثرياً من الأساس فلفصمان ألا تتخذ قرارات سياسية ضد «امبراطوريتهم». لذلك، هل سيكون غريباً ألا يحظى

بمليونات الدولارات، وعلى الرغم من وجود قطاع على غرار قطاع النفط والغاز، فإنها لا تأتي ذلك في سياق بيلي الحاجات المنخّ وبراغي القيد الواقعة التي لا مناص من المجتمع، مثل قوله إن عوامل الإنتاج الثلاثة المعروفة هي موارد السلطات السياسية الأوسع مع ظهور دولة الرفاه القائمة وفق نسخة مخففة من التخطيط المركزي المصاحب بتدخل واسع النطاق من الدولة، وهذا ما عدّه هايك تكوسا وتحالّالاً في وجه المظهورات الشمولية، وبسبب هذه الخيبة تمتسك مع مفكرين ليبراليين آخرين بفكرة «المخاطر المتراكمة» التي يجملها الاقتصادي قونية ضدّ مبدأ أصالة للملكية من منظور تاريخي، وهو يرى أن السوق



سلفاتو ميللو - البرازيل

السياسيون وكل ما يرتبط بهم بأي ثقة؟ هل غريب أن كل عمل يقومون به سيعتبر مدفوعاً بمصلحة شخصية أو لتلبية اللوبيات؟ في الواقع، تخبرنا ثورة السوق في ثمانينيات القرن العشرين والنموذج الاقتصادي المهيمن أن هذه الأمور يجب أن تصنّف غريبة لأن هذه خطوطه إلى الأفضل.

هاجت حلء سهك

يعود اعتماد الثقة في النخب الحاكمة إلى الإسقاط الناجح للغاية للطريقة الرأسمالية في السلوك والعمليات في جمع مجالات الأنشطة البشرية، بما في ذلك السياسة. فحين يحدث ذلك، لن يعود بمقدور المرء أن يتوقّف أن يؤمن الناس بأن السياسات تحركها فكرة خدمة

المصلحة العام. ولكن لا يوجد حلّ سهل لهذه المشكلة، فمن أفضلية الثقة، يجب سحب السياسة من المجالات التي تسود فيها القواعد الرأسمالية العادية، ولكن القيام بذلك يتطلب أن يرفض السياسيون مجموعة

القواعد المعيارية التي يتضمّنها النظام الرأسمالي، وأبرزها تعظيم الفائدة المالية. ولكن كيف وأين سنجد خبراء للناس؟ هل علينا، مثل سكان التبت، البحث عن قادة جدد في أماكن بعيدة غير مألوفة بالنموذج المخرفط؟ وبما أن هذا الأمر لا يبدو بعيد المنال، اعتقد أننا بحاجة إلى التكيف مع فكرة استمرار انعدام الثقة والفجوة الواسعة بين النخبة السياسية ومعظم السكان. وهذا يمكنه أن يجعل السياسة طريقاً وعره للغاية لفترة طويلة.

Social Europe
ترجمة ليماء الساطحي

برانكو ميلانوفيتش اقتصادي صربي أميركي، متخصص في التنمية واللامساواة، يعمل استاذاً زائراً في مركز الدراسات العليا في جامعة مدينة نيويورك، وهو كبير الباحثين في «دراسة الدخل في لوكسمبورغ». شغل في السابق موقع الاقتصادي الرئيسي في قسم الأبحاث في البنك الدولي.

يؤمن بأن الاقتصاديين ليسوا مسؤولين عن الأزمة الاقتصادية، بل إنهم يخططون لأن تكون عمليات الإعمار تمويلاً وإدارة الدخل سياسات كبحزية قائمة على تعزيز الطلب الاستثمائي وتمكين المنتجين. وحلّ بإسهاب المدارس الجديدة في التنمية، مستخلصاً الدروس الناجحة للبلدان الآسيوية في التسعينيات من القرن الماضي الذي تحذو حذوه بعض بلدان غرب آسيا في الوقت الراهن، وتخصّص سورية بالنسج على التي نفض الغبار عنها في أواسط ثمانينيات القرن الماضي. عبّرت عن النزعة التدخلية في النظام الدولي القائم على الهيمنة، وهي أيضاً مسالتي التمويل وإعادة الإعمار، والذين تمخّلان اعتماداً طبعياً للزريعة التنموية والاقتصادية للدولة ودورها.

تظهر الدراسات والتجارب أن الحروب الأهلية تسبّب انهياراً واسعاً في التفكير بالمسالتين الأخرين غير الشمولتين والتحليل فيه، أي المدخجة بأسلحة وإعادة الإعمار، والنسجين تمخّلان اعتماداً طبعياً للزريعة التنموية والاقتصادية للدولة ودورها.

تضمّن الكتاب معالجات مستفيضة لمخاربات التنمية والنمو، لكنّه لم يستكمل ذلك باستعراض منخّم نظريات إعادة الإعمار وتجاربه وأدبياته، لكونه مدخلاً لا بدّ منه لبناء موضع التطبيق.

مقاربات أخرى

لم يُؤل الكتاب عنابة بارزة أيضاً، وربما عن قصد، لمخاربات مفكرين بارزين في تقدمهم الجذري للرأسمالية الليبرالية، مثل كارل بولتشر الذي ذكره الكاتب من دون أن يولّح براهن الرئيسية، ومن بينها أفكار لاقفة يمكن البناء عليها في العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، مثل قوله إن عوامل الإنتاج الثلاثة المعروفة هي موارد السلطات السياسية الأوسع مع ظهور دولة الرفاه القائمة وفق نسخة مخففة من التخطيط المركزي المصاحب بتدخل واسع النطاق من الدولة، وهذا ما عدّه هايك تكوسا وتحالّالاً في وجه المظهورات الشمولية، وبسبب هذه الخيبة تمتسك مع مفكرين ليبراليين آخرين بفكرة «المخاطر المتراكمة» التي يجملها الاقتصادي قونية ضدّ مبدأ أصالة للملكية من منظور تاريخي، وهو يرى أن السوق

مؤسسة مُندمجة في المجتمع وغير مفصولة عنه. لم يأت الكاتب أيضاً على ذكر جون كينيث جالبريث المعهود بين المؤسستين، وهو ممن اعطاو اهنية للمؤسّسات الاجتماعية في الاقتصاد، وأظهر على نحو قدّ تحقيق الحرية السياسية، ومن جهة ثانية الحرية الاقتصادية مطلوبة بحثاً ذاتها لتحقيق الحرية السياسية.

عدم استفاضة الكاتب في عرض أفكار هؤلاء يتسق مع المنهج الذي كفّه الليبرالية الجديدة ويشّرت يقوم بافكارها، استناداً إلى حجج منطقية عامة وليس بناء على معارف دقيقة ومتخصصة على ما يزعم أنصارها.

كان إجماع واشتغلن هو الترجمة الإيديولوجية لأعمال هؤلاء وسواهم.

لكن التحليل الاقتصادي (العلمي) لا يكفي وحده، فالملبوع وجود من والمعروفة سلفاً التي يستند إليها حكم القانون، وثانياً لأن هذا التوسيع يعظّم من نفوذ القات غير المفوضه شعبياً في إتخاذ القرارات ووضع السياسات.

إلّا أن المفارقة هي أن الدعوات المناهضة لتدخل الدولة أياً كان شكله، لم تستند إلى الأعمال العلمية والأكاديمية التي أنجزها هؤلاء، بل إلى أدبياتهم الفكرية ذات المرجعية السياسية، كما في كتابي هايك «الطريق إلى العبودية» و«الغرور القاتل» وكتاب فريدمان «الرأسمالية والحرية». كان الاعتقاد الرائج بين الليبراليين الجدد في أواسط القرن الماضي وما بعده، هو أن الحزبات السياسية تشجّع الحريات الاقتصادية وتحفزّ البات السوق. أبرزت الوقائع عكس ذلك، ففي دول رأسمالية عدّة، ترافقت الحزبات السياسية الأوسع مع ظهور دولة الرفاه القائمة وفق نسخة مخففة من التخطيط المركزي المصاحب بتدخل واسع النطاق من الدولة، وهذا ما عدّه هايك تكوسا وتحالّالاً في وجه المظهورات الشمولية، وبسبب هذه الخيبة تمتسك مع مفكرين ليبراليين آخرين بفكرة «المخاطر المتراكمة» التي يجملها الاقتصادي قونية ضدّ مبدأ أصالة للملكية من منظور تاريخي، وهو يرى أن السوق